A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.51
25 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
السلع الأساسية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة الثانية، السيد أوديك أغونا (أوغندا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.5

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٥١/١٦٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها التام،

وإذ تدرك أن قطاع السلع الأساسية لا يزال في بلدان نامية كثيرة، وخصوصا في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، وإيجاد العمالة والدخل والادخار، وقوة محركة للاستثمارات ومساهم في إنعاش النمو والتنمية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ما يترتب على أحوال الطقس غير المواتية من آثار سلبية على جانب العرض في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وما للأزمة المالية من آثار على الطلب على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية الأمر الذي يضر بالنمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وخاصة في أفريقيا،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج صالحة للتنويع، وفي التمكن من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تؤكد ضرورة قيام البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بإجراء تحول صناعي محلي لقطاع السلع الأساسية لديها من أجل تحسين الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في حصائل صادراتها وزيادتها، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية في سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلق بالسلع الأساسية[1]؛

١ - تلاحظ حاجة البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، إلى استقرار أسعار السلع الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ بها في مواجهة عدم استقرار الكثير من السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية؛

٢ - تشدد على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأولية بمواصلة العمل على وضع سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعزيز القدرة على المنافسة؛

٣ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية من خلال آليات تتسم بالكفاءة والشفافية لتكوين الأسعار، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات إدارة المخاطر فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية؛

٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، من أجل تنويع السلع الأساسية بروح وحدة الهدف والكفاءة، وذلك من خلال أمور منها توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة للمرحلة التحضيرية من برامجها الخاصة بتنويع السلع الأساسية؛

٥ - تحث منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

---

(١) A/53/319، المرفق.

٦ - تكرر تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية مع مواصلة جهود التنويع، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) أن تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التحول الصناعي للسلع الأساسية لديها أمر ضروري لزيادة حصائل صادراتها وتحسين قدرتها على المنافسة، وذلك من أجل تيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) أنه في سياق عملية تحرير التجارة، ينبغي التقليل إلى أدنى حد من استخدام السياسات والممارسات المشوهة للتجارة، بما في ذلك فرض التعريفات القصوى، وتصعيد التعريفات، والحواجز غير التعريفية، لما لها من أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على تنويع صادراتها وإجراء عملية إعادة التشكيل اللازمة لقطاع السلع الأساسية لديها، ولأنها أيضا يمكن أن تؤثر سلبا على تدابير تحرير التجارة التي تتخذها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

(ج) أنه في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف، والتي أدت بشكل غير مقصود إلى تقليص الأفضليات التجارية الممنوحة للبلدان النامية، من الضروري اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، وبخاصة عن طريق تعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه من عوائق متصلة بالعرض، من أجل تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية لديها، والتغلب على ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامج التنويع الخاصة بها؛

(د) أنه طبقا لجدول أعمال القرن ٢١[٢] وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣]، ينبغي للحكومات أن تكفل أن تكون السياسات التجارية والبيئية متآزرة بحيث تحقق التنمية المستدامة؛ وفي قيامها بذلك، لا ينبغي لها أن تسخر سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر المحتمل على التجارة لأغراض حمائية؛

(هـ) أنه ينبغي المحافظة على التعاون المالي الفعال ومواصلة الأخذ به من أجل تيسير قيام البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية بإدارة التقلبات المفرطة في حصائل صادرات السلع الأساسية؛

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(و) أن التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج وتدريب موظفي البلدان النامية التقنيين والإداريين والتجاريين يتسم بأهمية قصوى لإجراء تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) أن توسيع التجارة والاستثمارات بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية يزيد من أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ح) أن هناك حاجة إلى تعزيز البحث والتطوير، وتقديم الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية وخدمات الدعم، وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المشتركة في البلدان النامية التي تعمل في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٧ - تشجع الصندوق المشترك للسلع الأساسيةعلى أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية والأونكتاد، والهيئات الأخرى ذات الصلة بتوجيه برامج تنمية السلع الأساسية التي يضطلع بها نحو مشاريع التنويع في قطاع السلع الأساسية، وتعزيز أسواق السلع الأساسية في البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نموا، وتقصي السبل والوسائل الفعالة لاستخدام موارد الحساب الأول للصندوق المشترك؛

٨ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في حدود ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تمويل تنويع سلعها الأساسية، والى أن يدرج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في إطار أعمالها التحضيرية للاشتراك بصورة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي صياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة؛

٩ - تدعو أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى النظر في القضايا المتصلة بالسلع الأساسية في الأعمال التحضيرية لدورته العاشرة، التي ستعقد في تايلند في عام ٢٠٠٠؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

١١ - تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين.

- - - - -